د. حسين الأعرج
وكيل وزارة الحكم المحلي

☒ كيف تتميز إدارة البلديات كمؤسسة عامة عن بقية المؤسسات سـواء فـي القطاع العام أو الخاص.

1. من حيث التشكيل:

هناك اختلاف قوي في تشكيل إدارة البلديات عن تشكيل وزارة أو شركة في القطاع الخاص فالهيكل الإداري يتشكل من جسمين الأول يتمثل بالمجلس البلدي والذي هو في العادة منتخبا من قبل المواطنين ضمن الهيئة المحلية بطريقة مباشرة وديموقراطية وهذا يترتب عليه ما يلي:

أ. إن المرجعية لهذا الجسم المنتخب هو الشعب (سكان الهيئة المحلية).
ب. إن لهذا الجسم صفة التمثيل وليس التعيين.
ج. إن لهذا الجسم مدة زمنية محددة قد لا تزيد عن أربع سنوات.
د. إن معظم أعضاء الجسم المنتخب يقوم بعمله هذا على أساس تطوعي ودون مقابل باستثناء من يتفرغ للعمل بشكل دائم.

أما الجسم الثاني الذي تتشكل منه إدارة البلدية فيتمثل بالدوائر التنفيذية وطاقم الموظفين والذي هو معين بناء على نظام خاص بشؤون الموظفين والذي يمثل الجسم التنفيذي لأهداف وسياسات وخطط الهيئة المحلية.

2. من حيث مجال العمل والاختصاصات:

تختلف الأعباء الملقاة على كاهل المجلس البلدي أو المجلس القروي عن ما هو عليه في مؤسسات عامة أو خاصة أخرى **حيث تتمثل هذه الوظائف وبالتالي الصلاحيات بما يلي :**

أ. **وظائف تنفيذية:**

من خلال ما يقوم به المجلس البلدي من وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة على المستوى الأعلى للبلدية وكذلك ما يترتب عليهم من وظائف للبلدية كمشروع

مطلوب منه توفير التمويل والكادر البشري وتقديم الخدمات والعلاقات العامة وذلك بربط البلدية بالمجتمع.

ب. وظائف تشريعية:

لقد منح المشرع الفلسطيني المجالس البلدية سلطة إقرار أنظمة وإجراءات ووضع مسودات قوانين خاصة بأعمال البلديات..... وبذلك فان عمل المجالس البلدية تحتاج إلى نمط جديد من الإدارة حسب المادة (15) فقرة "ب" من قانون الهيئات المحلية لعام 1997.

ج. وظائف قضائية:

حيث أن المجالس البلدية صلاحية القيام بحل قضايا خاصة فيما يتعلق في الجباية حسب المادة (27) من قانون الهيئات المحلية لعام 1997.

3. من حيث مجال العمل:

إن البلديات تعمل في مجال على درجة كبيرة من الأهمية **ومن هذه المجالات:**

أ. ما يتعلق باستخدام الأرض سواء من تخطيط عمراني وتنظيم المدن والقرى وكذلك استقطاعات واستملاك الأراضي وغيرها من الشؤون المتعلقة بالبناء والتنظيم. وهذا أمر يهم المواطن كونه يتعلق بمصير ومستقبل أراضي وممتلكات المواطنين.

ب. فرض الرسوم والغرامات على المواطنين وما يتعلق بالضرائب المحلية وهذا أيضا أمر يهم المواطن ودافع الضريبة المحلية.

ج. إدارة الخدمات الأساسية للمواطنين من مياه وكهرباء وصحة عامة وخدمات أخرى.

د. مرافق حياتية أخرى تطورت مع تطور وظيفة الدولة ووصولها إلى مرحلة الرفاه.

ه. للبلديات مواقف سياسية تهم المواطن بحاجة إلى أن يبدي المجلس البلدي رأيه فيها.

إن المتفحص للمجالات أعلاه يرى بوضوح أن إدارة البلدية لها طابع خاص ومميز وبحاجة لدراية ومعرفة خاصة كونها تجمع ما بين السياسة العامة والتنفيذ. كذلك أن إدارة البلديات لا تتوقف عند حد الخدمات التقليدية بل تتعداها إلى الخدمات الإضافية وتمتد إلى بلورة مواقف سياسية أيضا وان إدارة البلدية تتمثل فيها ثلاث سلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في آن واحد. فالمجلس البلدي ممثلا برئيسه وأعضائه لهم صفات تنفيذية وفي

نفس الوقت صفات تشريعية وأيضا يأخذوا دور القضاة. إن هذا المزج قد لا يوجد في مؤسسات عامة أو خاصة غير البلديات وان عضو البلدية أو رئيس البلدية كإداري عليه أن يلبس ثلاث قبعات على رأسه في وقت واحد الأولى كقبعة تنفيذية وأخرى تشريعية وثالثة قضائية.

إن الأهم من ذلك كله هو أن إدارة البلدية تكون في المجتمع المحلي الضيق الذي يعيش فيه المواطن أي المدينة أو القرية أو الحي الذي يعيش فيه عضو البلدية .

إن الموظف أو الإداري سواء على مستوى وظيفة عامة أو خاصة يكون مكان العمل فيها في الأغلب يقع ضمن منطقة جغرافية غير المكان الذي يرتبط فيه من الناحية الأسرية والعائلية أو الامتداد العشائري. وهذا يحتاج إلى مهارات إدارية في تعامله وهذه النقطة لها آثار سلبية وايجابية في نفس الوقت.

4. من حيث المساءلة والمرجعية:

تتمثل المساءلة والمرجعية لإدارة البلديات **في مجالين:**

أ. المجال الأول السلطة المركزية ممثلة بالوزارات المعنية مثل وزارة الحكم المحلي أو الداخلية في بلدان أخرى.

ب. المسائلة الجماهيرية (المجتمعية) وهنا غالبا ما تكون من المجتمع المحلي الذي تربط عضو البلدية أو رئيس البلدية فيها علاقات أسرية واجتماعية.

إن من الصعوبات التي تواجه عضو البلدية أو رئيس البلدية ما يلي:

1. إن مجال العمل لإدارة البلدية متشابك ومعقد وفيه من التداخلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
2. أن يعمل في بيئة اجتماعية محرجة له كونه يتعامل مع قطاعات من المواطنين لهم معه اتصالات أسرية واجتماعية وعشائرية أو عائلية.
3. إن مجال العمل في إدارة البلديات له صفة العمل التطوعي حيث يصعب تحديد المساءلة في كثير من الأحيان.
4. في العادة خاصة في المجتمعات النامية ينظر إلى البلديات وإدارتها والعمل بها على أنها ليست من الدرجة المفضل العمل بها نتيجة أن الثقافة المحلية ما زالت في بداياتها.

5. ضعف الموارد المالية مما يضع الكثير من القيود على العمل ومدى نجاحه.
6. عدم قدرة البلديات على جذب أفضل الكفاءات للعمل فيها.
7. التداخلات والصراعات الحزبية تظهر في إدارة البلديات عند الانتخابات كونه ينظر إليها كمؤشر للانتخابات على المستوى الوطني.
8. قد تظهر الحاجة إلى وجود أنماط إدارية متباينة من بلد إلى أخرى نظرا للتفاوت في الإمكانيات والحجم والأهمية للمدينة أو القرية وهذا يجعل من الصعب وضع انماط محددة في أدبيات الإدارة المحلية.
9. عدم القدرة على إحداث توازن بين كون إدارة البلدية تتمثل فيها السلطات الثلاث مما قد يؤدي إلى إحداث نوع من الصراع الذاتي لدى عضو أو رئيس البلدية.
10. في بعض الحالات تلجأ السلطة المركزية للحلول محل المجلس البلدي مما يؤدي إلى إرباكه وهذا الوضع يختلف عن حالة إنهاء خدمات موظف ما.
11. الصراع والتنافس حاد جدا في العادة على الانتخابات المحلية أكثر منه في الانتخابات الوطنية مما يشكل درجة عالية من التفاعلات.
12. التوقعات المطلوبة من المجالس البلدية تكون في العادة مرتفعة واكبر من إمكانيات البلديات مما يسبب من صراع بين إدارة البلدية والمواطنين.
13. ينظر في الغالب إلى البلدية كمؤسسة اجتماعية أكثر من كونها مؤسسة اقتصادية.